سياسة ضمان الجودة وتقويم الأداء لكلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

سياسة ضمان الجودة وتقويم الأداء

تتبنّى كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل سياسةً متكاملةً لضمان الجودة والتحسين المستمر، تنسجم مع رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية، ومع متطلبات الاعتماد المؤسسي ومعايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي. وتؤكد الكلية من خلال هذه السياسة التزامها بتطوير أدائها الأكاديمي والإداري، وترسيخ ثقافة الجودة والتميز، وتحقيق الكفاءة والفاعلية في عمليات التعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

تسعى الكلية إلى ضمان جودة برامجها الأكاديمية وتطوير مناهجها الدراسية بما يتوافق مع التطورات العلمية والمهنية ومتطلبات سوق العمل، من خلال المراجعة الدورية للمقررات والبرامج، وربط مخرجات التعلم بالمعارف والمهارات والقيم المهنية المستهدفة، والاستفادة من آراء الطلبة والخريجين وأصحاب العمل والجهات ذات العلاقة. كما تعمل على تعزيز أساليب التعليم والتعلم الحديثة، وتطوير بيئة تعليمية محفزة على التفكير النقدي والإبداع والابتكار، ودعم تطبيق مسار بولونيا ونظام تحويل وتجميع النقاط الأوروبي (ECTS) في البرامج المشمولة به، وفق التعليمات والضوابط المعتمدة.

وتؤكد الكلية أهمية تطوير البحث العلمي وتشجيع النتاجات البحثية الرصينة، وتعزيز التعاون العلمي مع الجامعات والمؤسسات البحثية والقطاعين العام والخاص، وتوجيه البحوث نحو معالجة المشكلات الاقتصادية والإدارية والمالية والمجتمعية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأثر العلمي والمجتمعي للكلية.

وتتمثل الأهداف الأساسية لسياسة ضمان الجودة في ترسيخ ثقافة الجودة والمسؤولية المؤسسية لدى أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين والطلبة، وتحسين جودة البرامج الأكاديمية ومخرجات التعلم، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتعزيز كفاءة الموارد البشرية والمادية، وتطوير خدمات الطلبة والخريجين، ودعم المشاركة المجتمعية، وتعزيز جاهزية الكلية لمتطلبات الاعتماد المؤسسي والبرامجي والتصنيفات الأكاديمية. كما تلتزم الكلية بتطبيق آليات التقييم الذاتي، وقياس مؤشرات الأداء، وتحليل نتائج التقييم، وإعداد خطط التحسين ومتابعة تنفيذها والتحقق من فاعليتها.

وتستند سياسة ضمان الجودة في الكلية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، تشمل الالتزام بالمعايير المعتمدة، والشفافية والمساءلة، والنزاهة الأكاديمية، والعدالة وتكافؤ الفرص، والمشاركة الفاعلة لأصحاب المصلحة، والاعتماد على

الأدلة والبيانات الموثوقة في اتخاذ القرارات، والتحسين المستمر، والاستثمار الأمثل للموارد، واحترام أخلاقيات العمل الأكاديمي والإداري.

وتشمل مجالات تطبيق هذه السياسة جميع الأنشطة والعمليات المؤسسية في الكلية، بما فيها الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي، والبرامج والمناهج الدراسية، والتعليم والتعلم، والبحث العلمي، وشؤون الطلبة والخريجين، والموارد البشرية، والبنية التحتية والتجهيزات، وخدمة المجتمع، والشراكات والعلاقات الخارجية، وإدارة البيانات والتوثيق المؤسسي. وتتولى الجهات واللجان المختصة في الكلية، بالتنسيق مع شعبة ضمان الجودة وتقويم الأداء والأقسام العلمية والوحدات الإدارية، متابعة تنفيذ متطلبات هذه السياسة كلٌّ بحسب اختصاصه، وإعداد التقارير الدورية، وتحديد فرص التحسين، ورفع التوصيات إلى الجهات المعنية.

وتلتزم كلية الإدارة والاقتصاد بمراجعة هذه السياسة وتحديثها دوريًا، في ضوء نتائج التقييم الذاتي، ومؤشرات الأداء، ومتطلبات الاعتماد، والتغيرات في البيئة التعليمية والمهنية، بما يضمن استمرارية تطوير الأداء وتحقيق الأهداف المؤسسية. ومن خلال ذلك، تسعى الكلية إلى تعزيز مكانتها بوصفها مؤسسة أكاديمية فاعلة في إعداد الكفاءات المتخصصة، وإنتاج المعرفة، وخدمة المجتمع، والإسهام في تحقيق التميز الأكاديمي والتنمية المستدامة.

تعتمد هذه السياسة مرجعاً مؤسسياً لتوجيه أنشطة ضمان الجودة والتحسين المستمر في كلية الإدارة والاقتصاد، وتُترجم مبادئها إلى إجراءات تنفيذية وخطط عمل ومؤشرات أداء قابلة للقياس والمتابعة والتقويم.